**د-علية سماح**

**مقياس تاريخ الجزائر المعاصر**

**المحاضرة الثالثة**

في المحاضرة الثانية ذكرنا أن اليهوديان بوخريص وبوشناق أصبحا يشاركان في تسيير شؤون الدولة الجزائرية ووصلا إلى مراتب عليا تحت السيادة العثمانية. وعندما مرت فرنسا بأزمة مالية أقرضها داي الجزائر مبالغ مالية لإنقاض نفسها من المجاعة ومن الحصار الذي فرض عليها من طرف الدول الأوروبية ،كذلك أقرض داي الجزائر فرنسا مبلغ 24 مليون فرنك كانت مخصصة كقروض لشراء القمح الجزائري الذي كان يتحكم فيه اليهوديان كوسطاء تجار،ولكن اليهود معروفين تاريخيا بمكرهم وكيدهم كذلك تصرف اليهوديان بوخريص وبوشناق اللذان كانت على ذمتهما ديون من طرف المؤسسات والتجار الفرنسيين وتدخل الداي لحل هذا الإشكال بين اليهوديان والسلطة الفرنسية.

وتدخلت الإدارة الفرنسية من أجل تخفيض ديونها حتى بلغت 7ملايين منها مليون ونصف إحتفضت بها كديون في ذمة اليهوديان إقتطفت من دين الجزائر على فرنسا.

ولأن اليهوديان يحملان الجنسية الجزائرية ويعتبران كرعايا جزائريين ولهذا دفع التجار الفرنسيين دعوة على الشركة اليهودية والقنصل الفرنسي بالجزائر ووزير خارجيتها وقامت بمخادعة الجزائر "الداي"وطالب الداي بهذه الديون ولكن فرنسا تجاهلت ورفضت دفع الأموال المستحقة للخزينة الجزائرية، إلا أن فرنسا كما ذكرنا سالفا كانت تبحث عن الذرائع لإستعمار الجزائر فاستغلت حادثة المروحة وأعلنت الحرب على الجزائر حتى تخرج من المآزق التي كانت تعيشها داخليا مثل المشكلات الداخلية المتزايدة وكذلك حالة مرض ملكها وخوفا من إنقلاب الأمور وتغيير الحكم .لهذا سارعت إلى إعلان الحرب على الجزائر، وإستنكرت بعض الدول هذه الحرب وأيدتها دول أخرى ولم يكن موقف الدولة العثمانية بالمشرف نظرا لتفشي الفوضى في قواتها العسكرية ،وكذلك عدم مواكبتها التطور الحضاري، وكذلك تمرد حكامها على الأقاليم التابعة لها.

**1-الخلفيات العسكرية:**

لقد نزلت القوات الفرنسية في ميناء سيدي فرج يوم14جوان1830 دون مقاومة تذكر نظرا لسياسة الداي الإرتجالية وتوكيل الأمر إلى من لا خبرة لهم ،وكذلك عدم تكافؤ الفرص بين جيش الداي والجيش الفرنسي وانتصر الجيش الفرنسي على قوات الداي في منطقة سطاوالي وزحف الجيش الفرنسي على مدينة الجزائر ورفض القائد العام للقوات الفرنسية الكونت ديبورمون الشروط التي أراد الداي النزول عندها وهي كما أثبتت في الوثائق :

1-تسليم القلاع وحصون العاصمة وأبوابها والميناء صبيحة الخامس يوليو من نفس السنة.

2-يتعهد القائد العام بحفظ حياة الداي وممتلكاته الشخصية.

3-يخير الداي بعد ذلك بأن يسافر صحبة أمواله إلى المكان الذي يختاره وبين أن يبقى في المدينة مع أسرته ويكون القائد العام أو أن يختار الرحيل ومن معه.

4-كل الجنود الأتراك يتمتعون بنفس الحقوق والحماية المخصصة للداي.

5-إقامة الشعائر الدينية والمحمدية تكون حرة ولا يقع أي مساس بها ولا يكون أي مساس بالحقوق وحريات السكان من مختلف الطبقات ولا بدينهم ولا بأملاكهم ولا تجارتهم وصناعتهم، وتحترم نساؤهم.

6-يتم تبادل هذه الوثيقة ممضاة يوم 5جويلية 1830 قبل الساعة العاشرة صباحا وفي الحال يتسلم الجنود الفرنسيون القصبة والقلاع المدينة الأخرى، وقد ضغط أعيان وتجار والأغنياء وبعض رجال الدين على الداي لقبول الصلح.

**2-تحركات القوات الفرنسية من فرنسا إلى الجزائر:**

غادرت الحملة الفرنسية بقيادة القائد العام للقوات الفرنسية الجنرال الكونت ديبوروسون ميناء طولون العسكري يوم 25ماي1830 متجهة نحو الجزائر ومؤلفة من 37000 جندي و1700بحار و103 سفينة حربية بالإضافة إلى العدد الهائل من السفن التجارية المستأجرة لحمل الجنود والمؤن والقادة ،ووصلت هذه الحملة إلى مياه إقليم الجزائر في 14جوان1830 ونزلت بشبه جزيرة سيدي فرج غربي العاصمة .حسب الخطة التي أعدها الجاسوس والضابط العسكري بوتان منذ عهد نابليون بنابارت.

ولكن في غياب خطط عسكرية دفاعية من طرف الداي ،وكذلك عدم إتخاذ الإحتياطات اللازمة وقد نقول أنه نوع من التهاون لم يستطيع الداي مواجهة الحملة ومنعها من النزول إلى البر ولهذا نجح الفرنسيون في النزول دون مقاومة تذكر واستولوا على ميناء سيدي فرج وهنا تحرك الداي وأرسل مبعوثه لعرض الصلح المعروضة من طرف الداي في النقاط التالية:

1-التنازل عن كل الديون التي كانت للجزائر على فرنسا.

2-يتعهد الداي بدفعها نقدا كتعويض عن الإعتذار.

3-إعطاء جميع الإمتيازات للتجارة الفرنسية .

4-تعويض جميع نفقات الحملة.

إلا أن القائد العام رفض هذه الإقتراحات جملة وتفصيلا وأرسل إلى الداي عن طريق رسوله إقتراحات أخرى جائرة خاصة في حق الجزائريين منها:

1-تسليم القلاع وحصون العاصمة وأبوابها والميناء صبيحة الخامس يوليو من نفس السنة.

2-يتعهد القائد العام بحفظ حياة الداي وممتلكاته الشخصية.

3-يخير الداي بعد ذلك بأن يسافر صحبة أمواله إلى المكان الذي يختاره وبين أن يبقى في المدينة مع أسرته ويكون القائد العام أو أن يختار الرحيل ومن معه.

4-كل الجنود الأتراك يتمتعون بنفس الحقوق والحماية المخصصة للداي.

5-إقامة الشعائر الدينية والمحمدية تكون حرة ولا يقع أي مساس بها ولا يكون أي مساس بالحقوق وحريات السكان من مختلف الطبقات ولا بدينهم ولا بأملاكهم ولا تجارتهم وصناعتهم، وتحترم نساؤهم.

6-يتم تبادل هذه الوثيقة ممضاة يوم 5جويلية 1830 قبل الساعة العاشرة صباحا وفي الحال يتسلم الجنود الفرنسيون القصبة وقلاع المدينة الأخرى.

**د-علية سماح**

**مقياس تاريخ الجزائر المعاصر**

**المحاضرة الرابعة**

**السياسة الإستعمارية التي إتبعتها فرنسا بالجزائر بعد إحتلالها:**

**1-السياسة العسكرية:**

بعد نزول القوات الفرنسية بميناء سيدي فرج واجتياح مدينة الجزائر وضواحيها في صيف 1830 ونقضهم لمعاهدة الإستسلام المبرمة مع داي الجزائر والقائد العام للقوات الفرنسية الكونت ديبورسون. إعتبر الضباط الفرنسيين هذه البلاد أرضا محتلة منذ البداية رغم أن فرنسا كانت مترددة واختلط عليها الأمر بين فكرة التأديب للداي كذريعة أو إتباع مخططاتها الإستعمارية المرسومة منذ زمن بعيد وسميت الفترة الممتدة من 1830إلى 1834 بفترة التردد ،هل تبقى أم ترحل؟ فأوكلت المهمة إلى اللجنة الإفريقية والتي سوف نتكلم عنها لاحقا عند التطرق إليها.

نلاحظ أن الضباط الفرنسيين واجهوا صعوبات جمة بسبب شدة المقاومة الشعبية فحاولوا الإستعانة ببعض الشخصيات الأهلية، كحمدان بن عثمان خوجة وأطلقوا عليهم ألقابا مختلفة كالأغا والباش آغا والخليفة، إلا أنهم فشلوا في ذلك لأن أغلب الشخصيات الأهلية ذات النفوذ رفضت التعاون مع سلطة مسيحية أوروبية محتلة في حين عجزت الشخصيات التي قبلت التعاون على إقناع الناس بالتعاون والخضوع والطاعة.

وترددت فرنسا في أي أسلوب تتبعه هل تتبع سياسة الإحتلال الكامل والإدارة المباشرة أو إتباع سياسة الإحتلال الجزئي والمحدود والإدارة الغير المباشرة وقد إتبعت الأسلوب الأول وأخذت تشجع هجرة الأوروبيين إلى الجزائر وعلى نفقتها ومنحتهم الأراضي والقروض والمعونات المجانية.

ولكي تحكم السلطات الإستعمارية قبضتها على البلاد "الجزائر" وتضفي طابع الشرعية على مخططاتها الإستعمارية أصدرت يوم 22جويلية1834 مرسوما ينص على إلحاق الجزائر بفرنسا واعتبارها جزءا لا يتجزأ من التراب الفرنسي يديرها حاكما عاما يتبع رأسا لوزير الحربية في فرنسا ويساعده مجلس إستشاري يتكون من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية .

نستنتج من ذلك أن الحكم في الجزائر كان حكما عسكريا قاسيا طبقت فيه فرنسا الإستعمارية كل الأساليب البشعة والجائرة والمجحفة على الشعب الجزائري الأعزل.

**2-اللجنة الإفريقية:**

لما قدمت فرنسا إلى الجزائر كانت مترددة لأنها مقبلة على شعب وأمة تتمتع بالسيادة ويختلف تماما عن الشعوب الأوروبية التي كانت تحت الإقطاع والعبودية وكذلك إختلافه من حيث المقومات في عاداته وتقاليده وقيمه ودينه ولغته وانتمائه ولهذا عهدت إلى إرسال لجنة لتقصي الواقع في الجزائر سميت باللجنة الإفريقية عهد إليها بمعاينة الواقع وتقديم تقرير عنه يتضمن إقتراحات واضحة حول مستقبل الجزائر وهذه اللجنة تولدت نتيجة لمجموعة من الأسباب نذكر منها:

\*المناقشة الحادة التي جرت في جرت في البرلمان الفرنسي حول تخصيص ميزانية لمواصلة الحرب على الجزائر.

\*الحملة التي قام بها الجزائريين المنفيين من القطر الجزائري مثل حمدان خوجة والتي عكسوا فيها تصرفات الإدارة الفرنسية في الجزائر والتي تتنافى مع أساليب الإدارة العادلة والنزيهة لأنها إدارة عسكرية بالدرجة الأولى.

\*ضغط الرأي العام الأوروبي على فرنسا للإعلان عن موقفها الرسمي من الإحتفاض بالجزائر أو التخلي عنها .

وافق الملك الفرنسي لويس فليب على هذه اللجنة التي أصبحت تعرف باسم اللجنة الإفريقية بناءا على تقرير قدمه للملك وزير الحربية المارشال سولت soult وكان هدف اللجنة هو جمع المعلومات الضرورية التي تنير وتزود الحكومة الفرنسية بها، لأن الحكومة زودت اللجنة بتعليمات وبرنامج عمل مفصل تسير عليه ، ويتضح من خلال هاته التعليمات وذلك البرنامج أن الحكومة الفرنسية قد قررت مسبقا ماذا ستفعل بالجزائر وأن هدفها هو جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات عن هذا القطر المجهول ميدانيا بالنسبة لهم.

فاستقبلت هذه اللجنة في الجزائر وكان يرأسها الجنرال بوني bonnet وكاتبها بيسكاتوري piskatory النائب في البرلمان أستقبل من طرف :

1-ممثل السلطات المدنية والعسكرية في الجزائر

2-الفرقة التجارية

3-لجنة إستعمار الأراضي

4-وفود من المستوطنين الفرنسيين "الكولون"

5-وفود عن التجار الأوروبيين

6-وفد عن أعيان العرب الحضريين

7-وفد عن يهود الجزائر

وكان الهدف من الإستقبال هو توضيح الهدف لمهمة هاته اللجنة وكذلك من أجل تهدئة الخواطر، إلا أن اللجنة تفادت التطرق إلى الهدف الحقيقي لها، بل أظهرت أن هدفها هو دراسة المشاكل التي تعيشها الجزائر.

وقسمت المهام بين أعضاء اللجنة حسب إختصاص كل عضو فيها ، وباشرت أعمالها وتوزعت على القطر الجزائري للبحث والتقصي وكانت تجتمع بين الحين والأخر لمناقشة العديد من المسائل وفي أول لقاء لها عقدت حوالي 30 جلسة وفي كل جلسة كانت تناقش عددا من المسائل المتعلقة بكل قطاع وحسب إختصاص كل عضو.

وعادت اللجنة إلى فرنسا في9 نوفمبر 1833 وقدمت تقريرها إلى الحكومة الفرنسية مضيفة إليها إقتراحات واضحة حول مستقبل الجزائر ومستقبل فرنسا هناك "أي في الجزائر" ورأت هذه اللجنة ضرورة الإحتفاظ بالجزائر التي أطلقت عليها إسم "الممتلكات الفرنسية في إفريقيا"

وتكونت لجنة ثانية موسعة من بينها جميع أعضاء اللجنة السابقة فعقدت 56 جلسة ويظهر من مناقشة أعضاء اللجنة أنهم كانوا يركزون على الإحتفاظ بالجزائر كمستعمرة واستغلالها من جميع النواحي إقتصاديا وسياسيا وثقافيا وإجتماعيا وحتى عقائديا وبينت اللجنة لأوروبا أن فرنسا عازمة على الإحتفاظ بالجزائر فالتخلي عليهايعتبر إهانة لفرنسا ولشرفها ، بل سيكون صدمة للأمة الفرنسية الشرعية ولهذا أصدرت فرنسا في22جويلية1834 مرسوم يلحق الجزائر بفرنسا.